

تركيا تدفع ثمن سياسة أردوغان للنمو بأزمة اقتصادية

البنوك التركية المدعومة تتجاوز ما تشير إليه الأرقام الرئيسية. وقالت إن التحمل التنظيمي، بما في ذلك تخفيف القواعد بشأن ما يشكل قرضا متعثرًا وتأجيل سداد العديد من الديون بناءً على أوامر حكومية، يخفي صورة مظلمة عن القطاع.

وقال البنك المركزي التركي الأسبوع الماضي إن نسبة ديون الشركات من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا ارتفعت من 56 إلى 69 في المئة خلال مطلع السنة الحالية.

وفي نوفمبر، دعا رجال الأعمال الأتراك الحكومة إلى ضمان تأجيل البنوك لسداد الفوائد على مجموعة كبيرة من القروض للمساعدة في تسهيل أوضاعهم المالية. ونشهد تراجعًا عن التنازلات عن سداد الفائدة على الإقراض، التي وضعت خلال السنة الحالية، بعد تفشي الوباء.

وبالإضافة إلى تدهور وضع الشركات التركية المالي، تراجعت مستويات التوظيف في البلاد، مما أضر بالتمويل الاستهلاكي. وفشلت أي زيادة في الدخل الأسري في مواكبة ارتفاع تكلفة السلع والخدمات، مما سلط ضغوطًا مالية شديدة على الكثيرين.

مارك بنتلي
كاتب في موقع
أحوال تركية

سجلت تركيا أعلى معدل نمو اقتصادي بين الاقتصادات الرئيسية في الربع الثالث من السنة الحالية.

وأبرزت بيانات رسمية نُشرت الاثنين نمو الاقتصاد بنسبة 6.7 في المئة على أساس سنوي وبنحو 14 في المئة على أساس فصلي. وبذلك، أصبحت تركيا ظاهريًا موضع حسد عالم يكافح آثار فيروس كورونا الاقتصادية والمالية.

لكن التوسع بين يوليو وسبتمبر، والذي جعل نمو الصين السنوي الذي وصل إلى 4.9 في المئة يبدو ضئيلاً، جاء بتكلفة مالية هائلة على البلاد، بما كاد يدفعها نحو أزمة عملة ثانية في غضون سنتين.

غذى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وصهره بيرات البيروق، الذي استقال من منصبه وزيراً للخزانة والمالية قبل أسابيع، النمو الاقتصادي في تركيا بإجبار البنوك على الإسراف في الإقراض، مما أدى إلى قفزة في ديون الشركات، وتراجع قيمة الليرة، وخسارة عشرات المليارات من الدولارات من احتياطات البلاد من العملات الأجنبية.

بحلول نهاية الربع الثالث من سنة 2020، كان الاقتصاد التركي يظهر علامات شديدة على الإنهيار. امتد التضخم نحو خانة العشرات، واتسع عجز الحساب الجاري، وفقدت الليرة ما يقرب من 12 في المئة من قيمتها مقابل الدولار منذ بداية يوليو. ودفعت المخاوف البنك المركزي إلى مضاعفة أسعار الفائدة من 8.25 إلى 15 في المئة في سبتمبر ونوفمبر.

كان النمو الاقتصادي في الربع الثالث مدفوعاً بطفرة إقراض الشركات التركية والمستهلكين. ونتيجة لذلك، ارتفع التضخم في قطاعي البنوك والتأمين بنسبة 41 في المئة، وذلك حسب بيانات معهد الإحصاء. وتعني زيادة الاقتراض أن الاستهلاك الأسري قفز بنسبة 9.2 في المئة عن سنة 2019، في حين ارتفع الناتج الصناعي بنسبة 8 في المئة.

وأتت هذه العوامل إلى زيادة الطلب على الواردات بينما تقلصت الصادرات، وأظهرت بيانات النمو الاقتصادي أن واردات السلع والخدمات إلى تركيا قفزت بنسبة 16 في المئة سنوياً خلال الربع الثالث من العام، بينما تراجعت الصادرات بنسبة 22 في المئة.

وتسبب العجز التجاري في تدهور ميزان مدفوعات البلاد. وبلغ عجز الحساب الجاري المتجدد لمدة 12 شهراً 27.5 مليار دولار في نهاية سبتمبر. يجب أن تمول تركيا العجز من خلال أرباحها بالعملات الأجنبية مثل عائدات السياحة أو أن تواجه تصحيحاً هبوطياً في قيمة الليرة، لكن هذا الأرباح تراجعت خلال الجائحة، مما فاقم مشاكل الليرة.

وبدلاً من رفع أسعار الفائدة، أنفق البنك المركزي التركي عشرات المليارات من الدولارات من احتياطاته من العملات الأجنبية لدعم الليرة. في الربع الثالث وحده، انخفضت الاحتياطات بمقدار 12.5 مليار دولار، وفقاً لبيانات البنك المركزي. وقالت مؤسسة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني في 20 نوفمبر إن صافي احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، ناقص المقايضات، انخفض إلى 46.5 مليار دولار سلبي من 22.7 مليار دولار في نهاية العام الماضي. جاء تدهور الأوضاع المالية في البنك المركزي مع مشاكل في النظام المصرفي حيث تكافح الشركات لسداد ديونها. وفي حين تظهر البيانات الرسمية أن نسبة الديون المدعومة في الصناعة من إجمالي القروض كانت ثابتة عند حوالي 4 في المئة في الربع الثالث، إلا أنها لا تظهر الصورة الكاملة، كما يقول الاقتصاديون.

قالت فيتش في سبتمبر إن ديون



علي عبدالله صالح... الحلقة المفقودة في اليمن

راهن عبدربه منصور هادي على أنه سيكون المستفيد الأول من إلغاء الحوثيين لـ الأحمر، زعماء قبيلة حاشد، وإخراجهم من بيوتهم في محافظة عمران... ثم من قضائهم على اللواء 310 الذي كان على رأسه المعيد حميد القشبي، وهو ضابط إخواني من أنصار علي محسن صالح، نائب رئيس الجمهورية حالياً.

جلس علي عبدالله صالح منذ العام 2014 ينتظر مصيره في صنعاء بعدما دخلها الحوثيون وسيطروا عليها في الواحد والعشرين من أيلول - سبتمبر من تلك السنة. حاول، من دون جدوى، تصدير عبدربه منصور هادي من نقادي التصدي للحوثيين في عمران. أبلغه بالحرف الواحد عبر رسل عدة بينهم يحيى الراعي وعارف الزوكا (قتل مع علي عبدالله صالح) وأبو بكر قربي وسلطان البركاني ويأسر العوضي أن سقوط عمران يعني سقوط صنعاء. لكن عبدربه منصور كان في واد آخر. اعتقد أن في استطاعته أن يكون علي عبدالله صالح آخر وأن يستولي على أدوار كانت بالفعل غير موجودة.

استخف الرئيس الموقت بالحوثيين. تبين أنه لا يعرف شيئاً عنهم. أما علي عبدالله صالح، فقد اعتقد أن لديه أوراقه التي يستطيع أن يساوم بها. اعتمد على قسم من قبائل الطوق التي اعتقد أنها ستهد لجذته في حال احتاج إلى ذلك. لم يدرك، إلا متأخراً مدى نجاح الحوثيين في تفكيك التركيبة القبلية في شمال اليمن، هو الذي كان يعرف أن القبلي هناك يستاجر ولا يمكن شراؤه.

بعد ثلاث سنوات على اغتياله علي عبدالله صالح والاحتلال للعلاقة الجديدة التي أقاموها معه بعد وضع يدهم على صنعاء، ما الذي سيفعله "أنصار الله" بانتصارهم؟ يطرح هذا السؤال نفسه نظراً إلى أن ليس لديهم أي مشروع سياسي أو اقتصادي أو حضاري قابل للتطبيق. كل ما يستطيعون عمله هو تدمير مدينة عريقة مثل صنعاء ونشر البؤس فيها. الأكيد أنهم في حلف غير معلن مع الإخوان المسلمين الذين يشكلون جزءاً من "الشرعية" اليمنية. يستهدف هذا الحلف تقاسم اليمن يوماً بين الجانبين.

حسناً، استطاع الحوثيون الوصول إلى حيث يريدون، ولكن ماذا عن اليمن؟ لا جواب في المدى المنظور. الثابت الوحيد أن علي عبدالله صالح كان يستطيع في مرحلة معينة تشكيل حالة قادرة على مقاومة "أنصار الله". مع تصفيته جسدياً لا مجال، إلى إشعار آخر، لإيجاد مثل هذه الحالة القائمة أساساً على جيش غير موجود متحالف مع بعض القبائل... هذا ما يدفع إلى الكلام أنه تحول إلى حلقة مفقودة في اليمن.

مرحلة إعادة التكوين. بكلام أوضح، أن إزاحة الرئيس السابق أنت عملياً إلى تقسيم اليمن نهائياً في غياب أي قدرة على العودة إلى صيغة الشطرين، أو الدولتين المستقلتين كما كانت عليه الحال قبل الوحدة في الثاني والعشرين من أيار - مايو 1990. الأهم من ذلك كله الغي الوضع القائم حالياً، الذي تميّزه فوضى عارمة، وجود المركز، أي صنعاء، الذي كان يمكن أن يحكم منه اليمن. هناك حالياً بحث عن معادلة جديدة لعب كل الذين أرادوا التخلص من علي عبدالله صالح دوراً في إيجادها.

سيستمر البحث عن هذه المعادلة الجديدة سنوات طويلة. لا يمنع ذلك الاعتراف بأن الحوثيين، لعبوا بفضل من يخطط لهم من خلف، دوراً في تحقيق هدف محدد. يتمثل هذا الهدف في السيطرة على بقعة من اليمن والتحكم فيها انطلاقاً من صنعاء. كان التخلص من علي عبدالله صالح خطوة على طريق تحقيق هذا الهدف الذي يشكل إنجازاً كبيراً بالنسبة إليهم وكارثة على المناطق التي يتحكمون بها والتي استطاعوا إخضاعها شيئاً فشيئاً. شمل ذلك إخضاع القبائل اليمنية التي عرف الحوثيون كيفية تفكيكها وجعلها في خدمتهم. هناك محطات في غاية الأهمية من المفيد التوقف عندها للتأكد من أن الحوثيين تصرفوا بدهاء منذ بدأ الإخوان المسلمون ثورتهم على علي عبدالله صالح تحت غطاء "الربيع العربي" في شباط - فبراير 2011، ثم محاولتهم اغتياله في تفجير مسجد المهديين في حرم دار الرئاسة في محيط صنعاء في الثالث من حزيران - يونيو 2011.

استغل الحوثيون أولاً حرب الإخوان على علي عبدالله صالح. كانت تلك الحرب بقيادة الشيخ حميد الأحمر واللواء، آنذاك، علي محسن صالح الأحمر قائد الفرقة الأولى - مدرع، كما تسمى في اليمن. في طريقهم إلى صنعاء من جبالهم وكهوفهم في صعدة، استغلوا إلى أبعد حدود الرئيس المؤقت الذي كان يعتقد أن عليه تفكيك الجيش اليمني وإعادة تركيبه لإضعاف علي عبدالله صالح. كذلك

علي عبدالله صالح اعتقد أن لديه أوراقاً يساوم بها واعتمد على قسم من قبائل الطوق لتهد لجذته ولم يدرك إلا متأخراً مدى نجاح الحوثيين في تفكيك التركيبة القبلية في شمال اليمن

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

قبل ثلاث سنوات في الثالث من كانون الأول - ديسمبر 2017، قتل الحوثيون (أنصار الله) في صنعاء بدم بارد الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح الذي أمضى ما يزيد على ثلاثة عقود في السلطة، بين 1978 و2012.

بالتحلّص من علي عبدالله صالح، تغيرت المعادلة اليمنية كلياً، بل تغيرت نهائياً. لم يعد يوجد من يملأ الفراغ الذي خلفه الرجل بحسناته الكثيرة وسيناته الكثيرة أيضاً. ليس الفراغ القائم حالياً والمستمر منذ سنوات عدة مرتبطاً بشخص حكم اليمن طويلاً بمقدار ما أنه مرتبط بمعادلة غائبة كانت قائمة في الماضي. في أساس المعادلة التي لم تعد قائمة وجود أجهزة أمنية شبيهة فعالة وجيش قوي ومتناسك إلى حد ما مع شبكة علاقات واسعة ترتكز على مصالح متشابكة ومتبادلة، لم تكن بعيدة عن الفساد والمحسوبية. تضم الشبكة زعماء قبليين ورجال أعمال وصناعيين ومقاولين وتغطي معظم أنحاء اليمن وليس صنعاء ومحيطها فقط.

توجّ اغتيال علي عبدالله صالح، الذي لا يزال الحلقة المفقودة في المعادلة اليمنية، جهوداً طويلة بدأها الإخوان المسلمون من أجل التخلّص من الرجل في العام 2011 بكل الوسائل الممكنة، بما فيها محاولة تصفيته جسدياً، بهدف الحلّول مكانه. استطاع الحوثيون، الذين يتبنون يوماً بعد يوم أنهم ليسوا سوى أداة إيرانية، قطف ثمار ما استثمره الإخوان المسلمون في عملية إزاحة علي عبدالله صالح الذي تنحى لمصلحة نائبه عبدربه منصور هادي الذي لا يزال "رئيساً مؤقتاً" منذ شباط - فبراير 2012.

عملياً، احتاجت عملية اغتيال علي عبدالله صالح إلى سنوات عدة وذلك بعدما ارتكب الرجل مجموعة من الأخطاء جعلت منه، في نهاية المطاف، هدفاً سهلاً لزعم "أنصار الله"

عبدالمالك الحوثي. أراد عبدالمالك الانتقام لشقيقه حسين بدر الدين الحوثي الذي قتل في بداية الحروب الست التي خاضها مع الجيش اليمني في العام 2004.

بعد ثلاث سنوات على إعدام علي عبدالله صالح، نشهد اليوم وضعاً يمنيّاً جديداً لا عودة عنه لبلد قديم صار في

